

## مشروع ميثاق

### تحالف القوى الديمقراطية والمدنية والثورية (تَقَدَّم)

(لإسقاط الانقلاب وبناء فترة انتقالية مدنية حقيقية وضمان التحول الديمقراطي)

#### ديباجة:

في خضم الأزمة الوطنية التي صنعها انقلاب البرهان الجاري، وفي مواجهة فشل نموذج الشراكة مع جنرالات اللجنة الأمنية وقاتي الشباب والشعب السوداني، وسعيًا لإسقاط الانقلاب وبناء فترة انتقالية مدنية حقيقية وضمان التحول الديمقراطي، واستهداءً بشعارات الثورة ومطالبها في الحرية والسلام والعدالة، وخضوعاً لمطالب الجماهير في رفض التفاوض والشراكة المعبر عنه في مليونيات 21 أكتوبر و30 أكتوبر و13 نوفمبر العظيمة،

ونسبة لعدم وجود قيادة موحدة ملتزمة بمبدأ الدولة المدنية الكاملة ورافضة للتحالف والشراكة مع جنرالات الدم، وباعتبار إن غياب الرؤية الواضحة والقيادة الموحدة تشكل أكبر نقاط ضعف الثورة الشعبية الجارية،

واستكمالاً لمواقف قوانا المُعلن عنها طوال الفترة الانتقالية وخصوصاً بعد الانقلاب الراهن، وما عبرنا عنه في العديد من المؤتمرات الصحفية والبيانات والمخاطبات والأوراق،

لذلك فقد تداولت القوى الموقعة أدناه، وكلها قوى ديمقراطية ومدنية وقع بعضها في حينه على اعلان الحرية والتغيير، بينما شارك بعضها الآخر في الثورة من مواقعه المستقلة، وتوصلت الى ضرورة التكتل على أساس الحد الأعلى تحت إسم **تحالف القوى الديمقراطية والمدنية والثورية (تَقَدَّم)** حول الرؤية والاسس التالية:

#### 1. الرؤية:

نسعى لسودان كدولة متقدمة ذات سيادة قادر على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين حياة آمنة مستقرة لكل مواطن؛ عبر تطبيق مشروع وطني متكامل في دولة المواطنة والقانون

#### ٢-الرسالة:

تأسيس لسودان يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة من خلال تنفيذ رؤية وسياسات "تَقَدَّم" للفترة الانتقالية

### 3. المبادئ:-

- ✓ السودان دولة مستقلة حرة لها كيائها الخاص غير تابعة لأي محور خارجي او ايدلوجيا اقليمية او دولية وغير معادية لأي دولة او دين أو حضارة او ثقافة وتعمل من أجل مصالح مواطنها اولاً وأخيراً.
- ✓ كل مواطن ومواطنه سودانية يتمتع بكافة الحقوق وعليه كافة الواجبات التي تقع على غيره من المواطنين، ويحق لكافة المواطنين التمتع بكافة الحقوق الواردة في المواثيق الدولية ولا يجوز حرمان أي منهم منها، حيث السودانيون متساوون في الوطن وامام القانون
- ✓ يُمثل أبناء وبنات السودان في قطاعات الدولة كلها بالتساوي ولهم الحق المتساوي في ثروات البلاد وفي حكمها دون اي تمييز بينهم لأي سبب كان، ويُعاد هيكله الدولة السودانية ومؤسساتها لتحقيق تلك العدالة في الفرص والحقوق.
- ✓ تُدار الدولة في السودان برضاء الشعب وعبر صناديق الاقتراع، ويعتبر مجرماً من يحاول تعطيل الحق الانتخابي أو إطالة مدة تحكمه بمنصب عام، ويعتبر المسؤول الحكومي هو المسؤول الأول أمام الشعب والناخبين عن جميع قراراته سلباً وإيجاباً، ولا يحق لغيره الحكم عبره من الباطن.

### 4. الأهداف:-

- ✓ أسقاط الانقلاب الحالي ومحاسبة القائمين عليه واستعادة كافة الحريات،
- ✓ انجاز السلام الشامل والعدل في كل مناطق السودان وذلك عبر مخاطبة اسباب الحروب والنزاعات وحلها جذريا، وانجاز مصالحات وطنية وتوطيد السلم الأهلي والوحدة الوطنية،
- ✓ تحقيق العدالة في السودان تجاه كل من ارتكب جرائم فردية وجماعية ضد أهل السودان. إن أولى اشتراطات العدل الاعتراف بالمظالم التاريخية. فقد وقع ظلم كبير على مواطني دارفور الكبرى وجنوب وغرب كردفان والنيل الأزرق والانقسنا وشرق السودان وجماهير الكنايي وغيرهم، ويجب على الدولة عبر رموزها تقديم اعتذارها التاريخي لضحايا تلك الحروب والمظالم المستمرة،
- ✓ إقامة فترة انتقالية مدنية حقيقية لمدة 18 شهرا تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة،
- ✓ السعي والنضال من أجل تأسيس دولة فيدرالية ديمقراطية متعددة الأعراق والديانات يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات كافة على اساس المواطنة الكاملة والشاملة، وتكفل كل اسس الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفردية منها والجماعية،

### 5. الوسائل:-

- A. على مستوى مؤسسات الحكم الانتقالي:
- ✓ صياغة دستور انتقالي لحكم فترة الانتقال المدنية القادمة بعد اسقاط الانقلاب، (مرفق مسودة)

- ✓ الغاء دور المكون العسكري في الحياة السياسية ونزع كل الصلاحيات الأمنية والاقتصادية منه وفي أولها الولاية على الأموال العامة وغيرها واسناد وزارتي الدفاع والداخلية لعناصر مدنية، وإعادة هيكلة القوات المسلحة في إتجاه بناء جيش قومي موحد،
- ✓ تكليف مجلس تشريع انتقالي على المستوى الاتحادي من 100 عضو على ان تقوم بالاقتدار له والتمثيل فيه لجان المقاومة والحركات السياسية المناهضة للانقلاب والقوى الاهلية والمدنية لكي يلعب دوره الرقابي والتشريعي كاملا، و6 مجالس تشريعية في أقاليم السودان الستة الكبرى (الشمالي، الشرقي، الأوسط، كردفان، دارفور، الخرطوم) بعضوية 33 عضوا في كل منها،
- ✓ تكوين سلطة قضائية مستقلة عبر تعيين رئيس القضاء من المجلس التشريعي الانتقالي ومن ثم تكوين المجلس الأعلى للقضاة والمحكمة الدستورية، والمحكمة عليا الاتحادية والمحاكم العليا الإقليمية.
- ✓ يختار المجلس التشريعي مجلسا للرئاسة من 3 أعضاء من أهل الخبرة والنزاهة من بينهم أمراء واحدة على الأقل يكون هو الضلع السيادي في السلطة التنفيذية
- ✓ يختار المجلس التشريعي حكومة كفاءات مدنية كاملة الدسم تتكون من رئيس وزراء و10-15 وزيرا، كما تختار مجالس التشريع الإقليمية 6 حكومات إقليمية تدعمها قوى هذا الإعلان من الشارع وعبر المجلس التشريعي،
- ✓ يتم تقييم عمل هذه الحكومة المدنية وحكومات الأقاليم بعد مرور 6 أشهر من تعيينها وتقييم أداء كل وزير من طرف المجلس التشريعي الاتحادي والمجالس التشريعية الإقليمية واعفاء كل وزير لم يحظ بالثقة ومنح رئيس الوزراء الفرصة لتقديم وزراء جدد على ان يحظوا بموافقة المجلس التشريعي، ويتم هذا التقييم دوريا كل ستة أشهر.

#### B. على مستوى سياسات الفترة الانتقالية:

- ✓ اعداد وثائق وخطط انتقال حقيقي في السودان بما في ذلك خطة حكومية متكاملة لإنعاش الاقتصاد وإعادة هيكلته وإعادة هيكلة القوات النظامية وبناء جيش قومي موحد. يمكن ان يتم تفصيل وتدقيق تلك الخطط عبر مؤتمرات قطاعية وفنية مختلفة،
- ✓ إقامة مؤتمر قومي للسلام الاجتماعي والأهلي والتعايش السلمي المشترك عبر مؤتمر سلام جامع وحوار سوداني - سوداني وتعزيز ثقافة قبول الآخر في إطار وطن يسع الجميع،
- ✓ الشروع الفوري في دراسة اوضاع المناطق المتأثرة بالنزاعات، والقيام بدراسات ميدانية لإعادة النازحين واللاجئين وتحديد المسارات وتعويض كل من تضرر بالحرب وتوفير الأموال اللازمة لتلك المشاريع عبر صندوق قومي للإعمار،
- ✓ تمييز المناطق المتأثرة بالحروب إيجابياً وتخصيص نسبة أكبر من إيراداتها المحلية لاحتياجاتها، ودعمها بنسبة أكبر من الناتج القومي وتكلف لجنة لإعادة الإعمار تشارك فيها جميع المكونات الإثنية والمناطقية والمواطن المحلي، وبخطط مدروسة وعمل دؤوب يهدف لإنهاء الظلم التاريخي مرة وللأبد،

- ✓ إقامة المحاكمات في الحق العام، والتسريع في المحاكمات والقضايا المرفوعة ضد رموز النظام السابق وانقلاب 25 أكتوبر وجرائمهم في مناطق النزاعات وباقي اقاليم السودان. وإلى أن يتم ذلك التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية قبولاً وتنفيذاً لقراراتها، ومحاسبة ومحكمة كل من فسد وأفسد وأجرم واستعادة المال العام، على أن تعقد المحاكمات في كل مدن السودان من أجل إقامة العدل ورد الحقوق إلى أصحابها،
- ✓ الإسراع بالإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الداخلية مع مراعاة إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يكون علمياً ومدروساً وهادفاً نحو تحقيق مصالح الشعب وزيادة دخل الفرد، وأن محاربة الفقر والتمتع بحياة أفضل للمواطن السوداني هو الهدف الكلى للدولة ويجب العمل عليه لا أي هدف اخر، والتوجه نحو انفتاح الدولة الاقتصادي بوضع خطط عمل لكيفية رفع العقوبات القديمة والجديدة وكيفية وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ورفع كافة المعوقات ضده،
- ✓ توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء بمستوى لائق ومعالجة أزمات المعيشة والغلاء كنتيجة لازمة للإصلاح الاقتصادي المنشود، واجتراح برامج لمعالجة الفقر المدقع عبر شبكة غطاء ودعم اجتماعي وتوفير مليون فرصة عمل جديدة للشباب،
- ✓ وضع استراتيجيات وهيكل وخطط للسياسة الخارجية تهدف لمصلحة المواطن السوداني اولاً، ولا تسعى بأي شكل الي دعم توجه سياسي او عقائدي معين او لتصدير الابدولوجيات وإنما يكون ديدن الدولة السودانية العمل على دعم الاستقرار والتعاون الإقليمي وزيادة النشاط التجاري مع جاراتها، ولا يجوز صرف أموال للدولة على أي تغيير لنظام سياسي لدولة مجاورة او تصدير ايدلوجيا أو عقيدة،
- ✓ التوجه السريع نحو استقرار الدولة عبر تشجيع وإصلاح العمل السياسي وتوطين الحكم المحلي ونشر ثقافة السلام والمصالحة وتنشيط الاقتصاد، وباعتبار أن الوصول للحكومة المنتخبة في أقرب فرصة هو عمل من أجل وضع الدولة على قاعدة الانطلاق نحو المستقبل، والوصول للاستقرار المدني والنظام الديمقراطي الكامل،
- ✓ إصلاح المؤسسة العسكرية وهذا يشمل القوات المسلحة والشرطة والامن وحل ودمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة والشرطة ودمج قوات الحركات الثورية في الجيش الوطني ونزع السلاح غير القانوني من ايدي المواطنين. هذا لا يمكن أن يتم بدون الاعتراف بالدور التاريخي لقوات الحركات المسلحة ومساهماتها الكبيرة في النضال ضد نظام البشير ثم بدور الكثير من ضباط وجنود الجيش في صناعة التغيير في ثورة ديسمبر وفي النضال ضد انقلاب 25 أكتوبر الراهن. وتكون أولى الواجبات هو إعادة هيكلة تلك القوات وتعليمها وتدريبها بما يضمن علاقتها السليمة مع الشعب والدولة، كما يجب صياغة عقيدة القوات المسلحة الجديدة بعد الهيكلة،
- ✓ تنظيم وتشجيع الإعلام الوطني وضمان تعدديته عبر قوانين وسياسات تهدف لذلك، وتنظيف مؤسسات الاعلام والتعليم ومؤسسات الخدمة المدنية من بقايا النظام السابق قوانيناً وممارسات وافراداً، وفق قوانين العزل السياسي والمحاسبة القانونية والجنائية عما تم ممارسته من فساد وتخريب،
- ✓ إعادة تنظيم العمل النقابي والأهلي والخيري على قاعدة الديمقراطية والمحاسبية والانتخابات الحرة، ووفق قوانين تضمن حرية وحيدة واستقلالية المجتمع المدني ومكوناته المختلفة،

- ✓ الاهتمام بقضية البيئة في السودان بمعناها الشامل الذي يتضمن القطاع الغابي واعادة استزراع الصحراء ووقف التلوث ومكافحة التصحر والعطش، والعمل على ايقاف التدهور البيئي وتحقيق التكامل بين النهوض الاقتصادي السليم والتوازن البيئي والذي يلزم ان توضع البيئة في قمة هرم الاهتمامات العاجلة كجزء لازم من بناء الدولة الجديدة القادرة على الحفاظ على مواردها الطبيعية ومنع تدهورها،
- ✓ البدء في رتق النسيج الاجتماعي وإدارة التنوع الثر والتعدد الفريد ونقاش قضايا الهوية وعلاقة الدين بالدين بالدولة وقضايا الأرض والحواكير عبر حوار دستوري واسع وجامع وشعبي، وصياغة الدستور الدائم على أساس هذا الحوار تحت إشراف مفوضية الدستور الدائم المستقلة،
- ✓ تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وفقا لما يقره الدستور الدائم وقانون الانتخابات المتوافق عليه.

### C. على مستوى تحالف القوى الديمقراطية والمدنية - تقدم:

- ✓ هيكله التحالف بصورة ديمقراطية وتوسيع أُطره ليقوم بدوره المطلوب في العمل السياسي والجهادي والتنظيمي والتصدي لتنفيذ مقررات هذا الإعلان،
- ✓ انشاء مجموعات العمل وتحديد المسؤولية عن الملفات داخل التحالف لصياغة ووضع برامج التحالف التفصيلية لإدارة السودان في مرحلة الانتقال وما بعدها والحوار حولها مع كل اصحاب المصلحة،
- ✓ ضمان مشاركة التحالف في كل الحوارات السياسية والاتفاقات وتقديمه لمرشحين لمؤسسات الحكم الانتقالي المدني على مستوى الندية مع المكونات الأخرى وتحالفه مع لجان المقاومة وبقية القوى الثورية لإنجاز مطالب الثورة دون الركض للشراكة العقيمة مع العسكر والمحاصصات الرخيصة،
- ✓ التنسيق بين أطراف التحالف والاستعداد لخوض الانتخابات العامة مجتمعين بعد إنتهاء الفترة الانتقالية.

إننا بذلك ندعو كل القوى السياسية والمدنية والأهلية وكل أصحاب المصلحة للاصطفاف نحو إسقاط الانقلاب وبناء فترة انتقالية مدنية حقيقية وضمان التحول الديمقراطي، والسير قدماً في طريق بناء الدولة السودانية الجديدة القوية المنحازة لمواطنيها والمحكومة عبرهم وبهم ولصالحهم.

التاريخ 2021/11/16م